

Distr.
GENERAL

E/1997/44
16 April 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧
جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/ يوليه ١٩٩٧
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

موجز الدراسة الاستقصائية للأحوال الاقتصادية والاجتماعية
في آسيا والمحيط الهادئ، ١٩٩٧

موجز تنفيذي

"الدراسة الاستقصائية للأحوال الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، ١٩٩٧" (الاسكاب) تتدارس الفرص المتاحة لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والتحديات التي تواجهها وهي تقترب من القرن الحادي والعشرين في ضوء العمليات المستجدة للعولمة والتكامل الإقليمي. وهي عمليات متواصلة تحركها مجموعة من العوامل المتصلة بالتقنولوجيا والأسواق، والتغيرات في السياسات الوطنية التي تركز على تحرير الاقتصاد وإلغاء الضوابط التنظيمية، والتدابير الدولية الرامية إلى زيادة شفافية المعاملات الدولية.

وتشهد البيانات المتعلقة بنمو التجارة والاستثمارات والقطاعات المالية على ارتفاع النزعة إلى العولمة. فقد ارتفعت قيمة التجارة في السلع والخدمات، على سبيل المثال، إلى ٢٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام ١٩٩٣، بمقارنة بنسبة ١١ في المائة عام ١٩٧١. كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي، قد تضاعفت فيما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٤. وزادت البلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ نصيبها في التجارة والتدفقات المالية الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي. وفي الوقت ذاته، ازداد توثيق الروابط داخل المنطقة، وهو ما انعكس في تعزيز التجارة والتدفقات الاستثمارية في نطاقها. وبالنسبة للبلدان النامية في منطقة الاسكاب، يرجح أن الاتجاه نحو تعميق المشاركة في العولمة والعمليات الإقليمية سيستمر إلى ما بعد بداية القرن الحادي والعشرين.



أما أوجه التفاوت في مستوى وسرعة التكامل فتفسرها إلى حد ما الفروق في الأوضاع الأولية، من حيث نصيب الفرد في الدخل، وحجم السكان، ومعدل النمو، ومعدلات الإدخار والاستثمار، والميزان المالي، والتضخم، ومعرفة القراءة والكتابة بين البالغين، ومعدل وفيات الرضع، والعمر المتوقع، والمرتبة التي يحتلها البلد في مؤشر التنمية البشرية. ومن ثم، فأقل البلدان نمواً، والبلدان الجزرية في المحيط الهادئ، والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، تكون في وضع غير مواتٍ بسبب هذه الأوضاع الأولية التي تؤثر تأثيراً سلبياً على أدائها في مجال التجارة، وعلى قدرتها على اجتذاب التمويل الخارجي الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، وتنمية هيكلها الأساسية في مجالى النقل والاتصالات.

ويشير هذا التقرير إلى أنه في ضوء الفروق في الأوضاع الأولية وما يتربّط عليها من تفاوتات في الأرباح والخسائر الناشئة عن المشاركة في العولمة والتكامل الإقليمي، يتّبعن أن تكون استجابات السياسات العامة مفصّلة بما يتناسب مع الوضع التي ينفرد بها كل بلد من البلدان. غير أنه يمكن استخلاص بعض الأفكار العامة فيما يتعلق بالإجراءات المطلوبة على الأصعدة الوطنية والإقليمي/دون الإقليمي والدولي لتحقيق المكاسب المثلثة للبلدان النامية.

فعلى الصعيد المحلي، ينبغي أن تركز السياسات على جملة أمور منها موازنات الاقتصاد الكلي داخلياً وخارجياً على حد سواء، وسلامة القطاع المالي، وكفالة دور أكبر للقطاع الخاص، مع توفر إطار قانوني مناسب وأدوات إنفاذ ملائمة لمنع السلوك الذي يحول دون المنافسة، مع توسيع نطاق تغطية الخدمات الصحية والتعليمية وتحسين نوعيتها، وتوفير المزيد من المرونة في أسواق العمل، ودعم التحديث التكنولوجي، وتحديد السرعة والتسلسل المناسبين لتدابير تحرير الاقتصاد، إلى جانب توفير شبكات الأمان الاجتماعي لتقليل ما تنطوي عليه عمليات التكيف وإعادة الهيكلة من معاناة إلى أدنى حد.

أما التدابير المختلفة التي يمكن اتخاذها على الصعيد الإقليمي/دون الإقليمي، فمنها: تكثيف عمليات تحرير التجارة؛ وتسهيل التبادل التجاري؛ وتنسيق السياسات لتحقيق مزيد من التقارب في معدلات التضخم وأسعار الفائدة ومستويات الضرائب؛ ومواءمة حواجز الاستثمار؛ واستكشاف إمكانيات شوؤ أسواق العمليات الآجلة للسلع التي تضم عدة بلدان وأسواق السندات والأسهم المتعددة البلدان؛ والتعاون في ميدان البحث والتطوير؛ والتعاون على إضافة الروابط الناقصة في مجالى النقل والاتصالات، ومواءمة نظم وإجراءات انتقال الشحنات والأساطيل عبر الحدود.

وتشمل التدابير المقترحة على الصعيد الدولي التعجيل بتقديم المساعدة المالية والتقنية الرسمية إلى مجموعات البلدان المحرومّة لتحسين أوضاعها الأولية؛ والتنفيذ الكامل لاتفاقات جولة أوروغواي التجارية المتعددة الأطراف، وتمكين البلدان النامية في المنطقة من الوصول بمنتجاتها

ذات الأهمية التصديرية إلى الأسواق، في صناعتي المنسوجات والملابس على سبيل المثال؛ وكفالة عدم استخدام مسائل من قبيل رعاية العمال أو البيئة أو حقوق الإنسان كحاجز غير تعرفيّة؛ وتجنب استخدام ممارسات مكافحة الإغراق كوسائل حماية؛ وتحسين المخطّطات التفضيلية كي تصل إلى الأسواق المنتجات التي تتسم بأهمية خاصة لمجموعات البلدان المحرومة، من خلال توسيع نطاق تغطية المنتجات وتقليل التعقيبات الإجرائية وتجنب كثرة التغييرات؛ وقيام البلدان التي توجد بها مقار الشركات عبر الوطنية باتخاذ إجراءات لتشجيع تلك الشركات على الاستثمار في البلدان التي أخفقت في الماضي في اجتذاب تلك الاستثمارات.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>النقرات</u>	
٥	٤-١ مقدمة
٥	٢٠-٤ أولاً - الاتجاهات العالمية المستجدة ومنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
٦	٧-٥ ألف - تدفقات التجارة الخارجية
٦	١٢-٨ باء - التمويل الخارجي
٧	٢٠-١٣ جيم - التوقعات
		ثانياً - الاتجاهات والتوقعات الاجتماعية الاقتصادية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
٩	٣٠-٢١ ثالثاً - التجارة كأداة للتكامل والنمو
١٣	٣٧-٣١ رابعاً - التدفقات المالية والاستثمارية الوافدة من الخارج
١٨	٤٣-٣٨ خامساً - النقل والاتصالات
٢٢	٤٦-٤٤ سادساً - الاستنتاجات والأثار المتربطة على السياسات
٢٢	٨٥-٤٧ ألف - الصعيد الوطني
٢٧	٧٥-٦٦ باء - الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية
٢٨	٨٥-٧٦ جيم - الصعيد الدولي

الجدوال

١٠	جوانب مختارة من التنمية الاقتصادية - الاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (اسكاب)	- ١
١٥	معدل تغير قيمة صادرات وواردت السلع بترتيب متوسط للأعوام ١٩٩٥-١٩٩٠	- ٢
٢٠	الاقتصادات النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ	- ٣

مقدمة

- ١ - تعلم "الدراسة الاستقصائية للأحوال الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، ١٩٩٧" على تدارس الفرص المتاحة لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والتحديات التي تواجهها وهي تقترب من القرن الحادي والعشرين في ضوء العمليات المستجدة للعولمة والتكامل الإقليمي. وهي عمليات متواصلة تحركها مجموعة من العوامل المتصلة بالتقنولوجيا والأسواق، والتغيرات في السياسات الوطنية التي تركز على تحرير الاقتصاد وإلغاء الضوابط التنظيمية، والتدابير الدولية الرامية إلى شفافية المعاملات الدولية.
- ٢ - وقد ازدادت النزعة إلى العولمة والتكامل الإقليمي في السنوات الأخيرة، ويرجح أن يستمر هذا الزخم وصولاً إلى الألفية التالية. وفي حين تشهد السياسات الأكثر افتتاحاً التي تتبعها البلدان النامية على رغبتها في المشاركة الطوعية، فإن كثيراً من العوامل التي تحرك هذه العمليات يخرج عن نطاق سيطرة فرادي البلدان النامية. فهي لا تكاد تملك خياراً سوى المشاركة، حيث أن اتباع نهج انعزالي سيزيد على الأرجح من تهميشها. ولذلك، فإن المسألة الرئيسية المتعلقة بالسياسات التي سيتعين على البلدان النامية في المنطقة مواجهتها هي مسألة كيفية تحقيق المكاسب المثلثي من المشاركة في تقسيم العمل المستجد على الصعيد الدولي، من أجل تعزيز أهدافها الإنمائية الوطنية.
- ٣ - وفي ضوء هذه الخلفية، جاء تنظيم "الدراسة" على النحو التالي: يصف الفصل الأول بإيجاز أداء المنطقة النامية التي تغطيها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (الاسكاب) في الساحة العالمية المستجدة؛ ويبين الفصل الثاني أداءً فراديًّاً للبلدان في الآونة الأخيرة من خلال مؤشرات مختارة لللاقتصاد الكلي والتنمية الاجتماعية تتصل اتصالاً وثيقاً بالمشاركة في عمليات العولمة والتكامل الإقليمي؛ ويحلل الفصلان الثالث والرابع المكاسب والمخاطر الناشئة عن الاندماج في الاقتصادين الدولي والإقليمي، مع التركيز على التجارة الخارجية والتمويل الخارجي (بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر). ويتناول الفصل الخامس النقل والاتصالات، ويتضمن تقييمات لإنجازات اقتصادات المنطقة وقدراتها على إقامة روابط دولية. وأخيراً، يوضح الفصل السادس بعض اتجاهات السياسات المطروحة للنظر على الأصعدة الوطنية والإقليمية/دون الإقليمي والدولي.

أولاً - الاتجاهات العالمية المستجدة ومنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

- ٤ - من الأسهل قياس الاتجاهات المرتبطة بالعولمة بصورة كمية من خلال البيانات المتعلقة بتدفقات التجارة والاستثمار والتمويل. فالبيانات المتعلقة بهذه المتغيرات تبين بوضوح حدوث نمو هائل على مدار العقود الثلاثة الماضية، وتوضح تزايد التفاعل والترابط في المجال الاقتصادي.

ألف - تدفقات التجارة الخارجية

٥ - ارتفعت قيمة التجارة في السلع والخدمات مجتمعة إلى ٢٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي عام ١٩٩٣، بالمقارنة بنسبة ١١ في المائة عام ١٩٧١. ومن ثم، جاءت المعدلات الأساسية للنمو في تجارة السلع والخدمات أسرع من معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي العالمي خلال تلك الفترة. وقد زادت تجارة الخدمات، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي، إلى أكثر من الضعف فيما بين عامي ١٩٧١ و ١٩٩٣، في حين زادت تجارة السلع مرة ونصف المرة تقريباً. وقد ارتبط النمو في تجارة السلع بزيادة نصيب المنتجات المصنعة في إجمالي التجارة. وهذه الاتجاهات نحو تزايد نسبة الناتج العالمي التي تدخل التجارة العالمية هي أوضح مؤشرات العولمة وأكثرها تواتراً.

٦ - ومن الجدير بالذكر أن البلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تشارك نشطة في هذه العملية، حيث يتتفوق أداؤها على أداء غيرها من البلدان النامية. ويتبين ذلك بجلاءً من أن نصيب التجارة العالمية في السلع والخدمات قد زاد بمعامل يبلغ ١,٥ فيما بين عامي ١٩٧١ و ١٩٩٣، في حين زاد نصيب البلدان النامية في منطقة اللجنة بأكثر من الضعف. بل جاء أداؤها أفضل في حالة الخدمات، حيث تضاعفت نصيبها ثلاثة مرات خلال نفس الفترة. فالبلدان النامية في منطقة اللجنة تستأثر بالقسط الأعظم من الزيادة في نصيب البلدان النامية من الصادرات المصنعة.

٧ - كما طرأت زيادة ملحوظة في التجارة الدولية. فعلى سبيل المثال، زادت تجارة السلع داخل المنطقة فيما بين بلدانها النامية للمنطقة من حوالي ربع إجمالي صادراتها من السلع عام ١٩٨٠ إلى قرابة ٤٠ في المائة عام ١٩٩٠.

باء - التمويل الخارجي

٨ - في السنوات الأخيرة، اضطرد اندماج البلدان النامية، وبخاصة في آسيا والمحيط الهادئ، في الأسواق المالية والرأسمالية الدولية. فعلى مدار السنوات العشر الممتدة من منتصف الثمانينيات إلى منتصف التسعينيات، زاد مجموع رؤوس أموال أسواق الأوراق المالية ثلاثة مرات، من ٤,٧ تريليون من دولارات الولايات المتحدة إلى ١٥,٢ تريليون دولار. وفي الفترة ذاتها، ارتفعت عمليات التكوين الرأسمالي في الأسواق الناشئة، التي تشمل عدداً من الأسواق الآسيوية النامية، من ٤ إلى ١٣ في المائة من مجموع رؤوس الأموال العالمية. وزادت قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق الناشئة من أقل من ٣ في المائة من المجموع العالمي البالغ ١,٦ تريليون دولار عام ١٩٨٥ إلى ١٧ في المائة من قيمة الأسهم المتداولة في جميع أسواق العالم عام ١٩٩٤، وكانت تبلغ ٩,٦ تريليون دولار. وقد شارك المستثمرون الدوليون مشاركة متزايدة في هذا النمو السريع لأسواق الأوراق المالية الناشئة. وارتفعت تدفقات الحواضر المالية للاستثمارات في الأسهم في الأسواق الناشئة إلى ٣٩ بليون دولار عام ١٩٩٥، بعد أن كانت لا تزيد عن ١٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٥^(١). وارتفع نصيب البلدان النامية في الإصدارات الدولية للأسهم من ١٤ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٣٥ في المائة عام ١٩٩٥، وهو ما يعزى أساساً إلى زيادة الإصدارات في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا^(٢).

٩ - وفي عام ١٩٩٥، كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج تشكل ١,٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي، و ٧,٦ في المائة من تجارة السلع في العالم. غير أن هذه التدفقات تضاعفت فيما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٤، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي وكتنسبة من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في العالم. وبصرف النظر عن الحجم الصغير نسبياً للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ترك أثراً ملحوظاً على الإنتاج والتجارة على الصعيد العالمي. فالقيمة المضافة لفروع الشركات عبر الوطنية كانت تشكل ٦ في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي عام ١٩٩١، بعد أن كانت ٢ في المائة فحسب عام ١٩٨٢. وكانت التجارة المتبدلة فيما بين الشركات وفروعها تشكل ٤٠ في المائة من التجارة العالمية في السلع الصناعية^(٣).

١٠ - كما شاركت البلدان النامية في المنطقة بصورة نشطة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر. فقد زادت نصيبها من التدفقات العالمية من متوسط يقل عن ٩ في المائة خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٨٤ إلى ٢١ في المائة عام ١٩٩٥، كما زاد نصيبها من مجموع التدفقات الداخلة إلى البلدان النامية من ٤٥ إلى ٦٦ في المائة خلال نفس الفترة. وزاد نصيبها من التدفقات الخارجية من ٤ إلى ١٣ في المائة من المجموع العالمي، ومن ٦٨ إلى ٨٨ في المائة من المجموع الخاص بالبلدان النامية. وبالتالي، زادت أهمية البلدان النامية في المنطقة كمتحركة للاستثمار الأجنبي المباشر وكمصادر له على حد سواء.

١١ - وإنما، زاد صافي تدفقات الموارد الخارجية الداخلة إلى البلدان النامية من مصادر خاصة من ٢٥ بليون دولار عام ١٩٨٧ إلى ١٦٧ بليون دولار عام ١٩٩٥. وزادت البلدان الآسيوية النامية نصيبها في هذه التدفقات من ١٩ في المائة عام ١٩٨٧ إلى ٦٢ في المائة عام ١٩٩٥^(٤).

١٢ - وقد اقترنت المشاركة النشطة للبلدان النامية في المنطقة في التدفقات العالمية، بزيادات كبيرة في التدفقات داخل المنطقة. وأصبحت المصادر الموجودة داخل المنطقة فيما بين الاقتصادات النامية تتسم بأهمية أكبر في الاستثمار الأجنبي المباشر. فيتناسية لاقتصادات الصين وهونغ كونغ واندونيسيا وมาيلزيا والفلبين وجمهورية كوريا وسنغافورة وإقليم تايوان الصيني وتايلند، على سبيل المثال، زاد نصيب التدفقات الداخلية التي تتحرك فيما بينها وحدها من ٢٥ في المائة عام ١٩٨٠ إلى ٣٧ في المائة عام ١٩٩٣^(٥).

جيم - التوقعات

١٣ - أي تنبؤ بالمستقبل يشوبه على الدوام كثير من احتمالات عدم اليقين. ومع ذلك، هناك عدة عوامل تشير إلى أن الاتجاه نحو زيادة مشاركة البلدان النامية في منطقةلجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عمليات العولمة والتكامل الإقليمي سوف يستمر على الأرجح إلى ما بعد بداية القرن الحادي والعشرين.

١٤ - أولاً، ورغم حدوث زيادة ملحوظة في التجارة الإقليمية فيما بين البلدان النامية في المنطقة، فإن نصيب صادراتها السلعية الذي تستوعبه الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو لا يزال مرتفعاً (٥٣ في المائة عام ١٩٩٤). ولذلك، فالإمكانات التصديرية للمنطقة تتوقف بدرجة كبيرة على القدرة الاستيعابية

للاقتصادات السوقية المتقدمة النمو، التي تعتمد بدورها إلى حد ما على احتمالات النمو. وتبين الاصطدامات المتاحة أن تلك الاقتصادات ستنمو بأكثر من 2 في المائة حتى أوائل القرن الحادي والعشرين، وهو ما يزيد عما تحقق فعلاً من نمو بنسبة 1,5 في المائة خلال الفترة 1990-1991.

١٥ - وثانياً، تبدو اسقاطات التجارة العالمية حتى أوائل القرن الحادي والعشرين مبشرة وواعدة. فالبنك الدولي يتباين بزيادة سنوية تبلغ 6,3 في المائة من حجم التجارة الدولية للسلع خلال الفترة 1990-1996^(١). وتشير اسقاطات صندوق النقد الدولي إلى معدل نمو سنوي يبلغ في المتوسط 7 في المائة في حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات خلال الفترة 1990-1998^(٢).

١٦ - وفي ضوء القدرة الواضحة لبلدان آسيا والمحيط الهادئ على الاستفادة من نمو التجارة الدولية، فإن الاصطدامات المذكورة أعلاه تبدو مبشرة بالخير. بل تشير اسقاطات البنك الدولي في الواقع الأمر إلى أن قيمة صادرات جنوب آسيا من السلع والخدمات غير الإنتاجية ستنزد بنسبة 7,2 في المائة سنوياً خلال الفترة 1990-1996؛ أما في شرق آسيا وجنوب شرقي آسيا، فستنخفض بنسبة 10,1 في المائة.

١٧ - وثالثاً، تبدو الاحتمالات المتعلقة بالتدفقات المالية الخاصة إيجابية. فاعتدال أسعار الفائدة الدولية الذي يرجح أن ينتج عن انخفاض التوقعات التضخمية واستمرار التماسك المالي في البلدان الصناعية، يعني ضمناً انخفاض العائدات في تلك البلدان. وما سيتحقق عن ذلك من ضغوط لتنويع الحوافظ المالية سيكون في مصلحة منطقة الأسكاب نظراً لاحتمالات النمو المرتفعة وما هو متوقع من استمرار سياسات تحرير الاقتصاد وإلغاء الضوابط التنظيمية في سياسات القطاع المالي.

١٨ - ورابعاً، ينبغي أن يتواصل تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة، نظراً لارتفاع متوسط دخل الفرد في البلدان النامية بالمنطقة بمعدلات أعلى مما هي عليه في بقية العالم النامي، ونظراً لزيادة المنافسة في البلدان الصناعية والنامية على حد سواء، وما يسفر عنه ذلك من تعرض شركاتها عبر الوطنية لضغوط للاحتفال إلى الخارج سعياً وراء تكاليف الإنتاج المنخفضة والاحتمالات القوية لمواصلة سياسات تحرير التجارة والاستثمار في البلدان النامية في المنطقة.

١٩ - وبالمثل، فإن احتمالات التعاون الإقليمي في التجارة والاستثمار ستتواصل على الأرجح، بل ويمكن أن تكتسب مزيداً من قوة الدفع. ويرجع ذلك في جانب منه إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد واستهلاكه، والنمو العام في الصادرات، واعتدال معدلات التضخم، وتواضع حالات عجز الحساب الجاري المسقطة بالنسبة لبلدان جنوب آسيا وشرقها وجنوب شرقها^(٣). ويمكن إلى حد ما توقع أن يتواصل تكثيف التعاون الإقليمي داخل العديد من الترتيبات المؤسسية الموجودة حالياً. وتتضح بالفعل تحركات في هذا الاتجاه، تقوم فيها بدور هام منظمات مختلفة للتعاون على الصعيد دون إقليمي، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ.

٢٠ - وتشغل منطقة الاسكاب حالياً ٣٧ في المائة من مساحة اليابسة في العالم، وتضم ٦٢ في المائة من سكانه. وهي تشكل في حد ذاتها سوقاً هائلة الحجم. وتشير التقديرات الحالية إلى أن أكثر من بليون نسمة يعيشون في المنطقة. وهو عدد يتجاوز بكثير مجموع سكان جميع البلدان المتقدمة النمو في العالم، ويزيد متوسط دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار. وتدل هذه الأرقام على إمكانات المنطقة بوصفها سوقاً في الوقت الراهن؛ وفي ضوء احتمالات التوسيع المقبلة المشار إليها أعلاه، سوف تسنج فرص هائلة لتعزيز الروابط الاقتصادية داخل المنطقة.

ثانياً - الاتجاهات والتوقعات الاجتماعية الاقتصادية في
منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا
والمحيط الهادئ

٢١ - كان بمقدور البلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (الاسكاب) أن تعزز إندماجها كمجموعة في الاقتصاد الدولي، وأن تقيم روابط إقليمية أوسع من حيث التجارة والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر. غير أن هذا الإنجاز ليس موزعاً بالتساوي بين جميع البلدان. والتناوبات في مستوى وسرعة التكامل تفسرها إلى حد ما عدة متغيرات تتصل بأوضاع الاقتصاد الكلي والتنمية الاجتماعية. وبين الجدول ١ أداء البلدان النامية في منطقة اللجنة في الآونة الأخيرة فيما يتعلق ببعض المتغيرات الرئيسية. وليس هناك بالضرورة ارتباط بين إنجازات بلد ما فيما يتعلق بهذه المؤشرات ومستوى أو سرعة الإنداej في الاقتصاد العالمي أو الإقليمي. وهناك عدد من متغيرات السياسات والمتغيرات الهيكيلية التي تحدد استعداد بلد ما لتحقيق التكامل وقدرته على ذلك.

٢٢ - ومع ذلك، يمكن افتراض أن المؤشرات الواردة في الجدول ١ لها تأثير ملموس. فمثلاً، مستوى دخل الفرد، مع حجم السكان، هو مؤشر رئيسي على حجم سوق البلد، وهو ما يعد بدوره عاملاماً هاماً في تحديد قدرة البلد على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وينطبق ذلك أيضاً على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث يراعي المستثمرون الأجانب بصفة عامة كلًا من حجم السوق وإمكانات نموها فيما يتذمرون من قرارات بشأن موقع الاستثمار. كذلك، فمن المسلم به على نطاق واسع أن عناصر توازن واستقرار الاقتصاد الكلي، مثل التضخم والعجز المالي وعجز الحساب الجاري (أي ما يعبر عن الفجوة بين المدخرات المحلية والاستثمارات)، تؤثر على التجارة الخارجية وعلى التدفقات المالية الخارجية الوافدة من خلال تأثيرها على أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، ومعدلات عائدات الاستثمارات، والمراقب الإئتمانية، ضمن أمور أخرى.

٢٣ - على أن المشاركة في عمليات العولمة تستلزم قمع السكان بالصحة والتعليم. فعلى سبيل المثال، لا يمكن أن يتوقع بلد يعاني من ضعف الأوضاع الصحية أن يحافظ على مستوى الإنتاجية المطلوب من قوة العمل فيه بحيث يواصل ويعزز قدرته على المنافسة في الاقتصاد العالمي. ويستلزم تطوير وحياة ونشر التكنولوجيا الحديثة توافر العدد اللازم من العمال المهرة والعاملين في المجالات العلمية والتقنية والبحثية والإدارية. ومن ثم، فإن المؤشرات المتعلقة بالصحة والتعليم جزء هام من الأوضاع الأولية التي يرجح أن تؤثر بشدة على قدرة بلد ما على الإنداej في الاقتصاد العالمي والإقليمي.

الجدول ١ جوادب مختار من النظريات الاقتصادية - الاجتماعية في منظمة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ (استكبار)

97-10405

العام ١٩٩٤: تنشيط عالم المدن السكانية في العالم: تنشيط عالم المدن السكانية لعام ١٩٩٥ (باليكوك).
العام ١٩٩٥: تنشيط العدد البالدي، والجيش والمحيط البالدي، والاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية (E.95.XIII.16)
العام ١٩٩٦: تنشيط عالم المدن مختلطة: الأهم (السبعين) رقم المبيع (E.95.XIII.12)
العام ١٩٩٧: تنشيط العدد البالدي، والجيش والمحيط البالدي، والاجتماعية والبيئية (E.95.XIII.11)
العام ١٩٩٨: تنشيط العدد البالدي، والجيش والمحيط البالدي، والاجتماعية والبيئية (E.95.XIII.10)
العام ١٩٩٩: تنشيط العدد البالدي، والجيش والمحيط البالدي، والاجتماعية والبيئية (E.95.XIII.9)
العام ١٩٢٠: تنشيط العدد البالدي، والجيش والمحيط البالدي، والاجتماعية والبيئية (E.95.XIII.8)
العام ١٩٢١: تنشيط العدد البالدي، والجيش والمحيط البالدي، والاجتماعية والبيئية (E.95.XIII.7)
العام ١٩٢٢: تنشيط العدد البالدي، والجيش والمحيط البالدي، والاجتماعية والبيئية (E.95.XIII.6)
العام ١٩٢٣: تنشيط العدد البالدي، والجيش والمحيط البالدي، والاجتماعية والبيئية (E.95.XIII.5)
العام ١٩٢٤: تنشيط العدد البالدي، والجيش والمحيط البالدي، والاجتماعية والبيئية (E.95.XIII.4)
العام ١٩٢٥: تنشيط العدد البالدي، والجيش والمحيط البالدي، والاجتماعية والبيئية (E.95.XIII.3)
العام ١٩٢٦: تنشيط العدد البالدي، والجيش والمحيط البالدي، والاجتماعية والبيئية (E.95.XIII.2)
العام ١٩٢٧: تنشيط العدد البالدي، والجيش والمحيط البالدي، والاجتماعية والبيئية (E.95.XIII.1)

الطبقة العاشرة
١٩٩٢-١٩٩١
١٩٩٣
١٩٩٤-١٩٩٥
١٩٩٦-١٩٩٧
١٩٩٨-١٩٩٩

٤٤ - وكما يتضح من البيانات الواردة في الجدول ١، فإن هناك فروقا بارزة للغاية فيما بين بلدان المنطقة. فمستويات متوسط دخل الفرد متخصصة في أقل البلدان نموا، كما هو متوقع. كما أن معظمها يتسم بصغر حجم السكان. وكل البلدان الجزئية في المحيط الهادئ تتسم بصغر حجم السكان. وفي كثير منها، قد لا يتسع الحفاظ على المستوى الحالي لدخل الفرد مع تراجع تدفقات المعونة.

٤٥ - وقد اتسمت معدلات النمو الاقتصادي بالسرعة في معظم الاقتصادات شرق آسيا وجنوب شرقها. وبفضل أداء هذه الاقتصادات، اكتسبت المنطقة سمعتها كأكثر المناطق دينامية في العالم. وقد ارتبط نموها السريع بارتفاع معدلات المدخرات المحلية والاستثمارات، وتحسين الميزان المالي، وحسن إدارة النظام النقدي ونظام أسعار الصرف بوجه عام بما يكفل الاستقرار داخلياً وخارجياً، وهو ما يعكس بصورة عامة في ارتفاع معدلات التضخم الداخلي وتقلص الفجوات بين المدخرات والاستثمارات. وتتميز هذه الاقتصادات أيضاً بدرجات عالية من المشاركة في التجارة الدولية، وهو ما يجد تعبيراً عنه في نسبة الواردات وال الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقد أدت إنجازاتها الاقتصادية والاجتماعية إلى رفع مكانها الانتهائية الدولية إلى الدرجة التي تجذب معها قدرًا كبيرًا جداً من الاستثمارات الخاصة والتدفقات المالية. وقد تحسن في الآونة الأخيرة أداء تلك البلدان التي كانت مختلفة عن الركب في هذه المجموعة، مثل الفلبين، بل وأقلها نمواً مثل كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

٤٦ - وفي جنوب آسيا وجنوب شرقها، تمثل معدلات النمو الاقتصادي إلى التسارع مع ما تم مؤخرًا من تنفيذ إصلاحات الكلي والإصلاحات الهيكلية الأخرى، رغم أنه لم يستقر بعد اتجاه ثابت في هذا الشأن. وتختلط معظم الحكومات بإجراءات مزيد من الإصلاحات وتحرير السياسات في مختلف المجالات لتحقيق جملة أهداف، منها تعزيز المدخرات المحلية والاستثمارات وال الصادرات، وضمان تحسن توازن الميزانية، واحتواء التضخم. وكان ارتفاع معدلات التضخم واحدًا من الشواغل الكبرى، وبخاصة في جمهورية إيران الإسلامية وتركيا. أما في الهند وباكستان وسريلانكا، فما زالت معدلات التضخم مرتفعة نسبياً، رغم ما طرأ عليها من تحسن كبير في السنوات الأخيرة.

٤٧ - وقد ظلت معدلات النمو منخفضة مع استثناءات قليلة في أقل الاقتصادات نمواً في المنطقة، وفي اقتصادات الجزر الصغيرة بالمحيط الهادئ. إذ لا يزال التقدم العام المحرز في تحقيق تغير هيكلى وتعزيز الهياكل الأساسية والقاعدة المؤسسية تقدماً قاصراً.

٤٨ - ولا تزال المشاكل التي تواجهها الاقتصادات المارة بمرحلة إنفاقية من التخطيط المركزي إلى التوجه السوفي مشاكل هائلة، رغم إحراز قدر من النجاح مؤخرًا في احتواء التضخم وإيقاف النمو السلبي. ولا يزال يتبع على هذه البلدان تطوير الهياكل المؤسسية الفعالة التي تتناسب مع احتياجات اقتصاد سوقى جيد الأداء. وخلال مجمل الفترة ١٩٩٠-١٩٩١، واجهت هذه البلدان جميعاً انكماساً حاداً في إجمالي الدخل ومتوسط دخل الفرد وسط حالات من التضخم المفرط. ولم تبدأ بعض الاقتصادات في إظهار علامات على النمو الإيجابي واعتدال التضخم إلا خلال العاشرين الماضيين.

٢٩ - وتشير البيانات الواردة في الجدول ١ إلى أن مؤشرات التنمية الاجتماعية، مثل إلعام الكبار بالقراءة والكتابة ومعدلات وفيات الرضيع والعمر المتوقع للفرد، تتناقض بصورة وثيقة مع متوسط دخل الفرد. كما يتضح هذا التناقض عند مقارنة مراتب البلدان من حيث مستويات متوسط دخل الفرد بمراتبها في مؤشر التنمية البشرية، وهو مؤشر مركب ظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعالج حساباته على مدار السنوات العديدة الماضية. والاستثناءات من ذلك تتمثل في البلدان الاشتراكية السابقة، حيث تحققت في الماضي درجات أعلى نسبياً في المستويات الصحية والتعليمية. غير أنه أصبح من الصعب الحفاظ على هذه المستويات نظراً لعدم ثبات النمو.

٣٠ - وتختلف التحديات التي تواجه مختلف مجموعات البلدان في المنطقة اختلافات شديدة وبالتالي من حيث حجمها، وتتسم في بعض الحالات بطبيعة مختلفة إلى حد ما. فالبلدان المختلفة عن الريب، وبخاصة أقل البلدان نمواً وجزر المحيط الهادئ والاقتصادات التي تمر بمرحلة إنتحالية، يتquin عليها إحراز تقدم كبير لكي تلحق بالمسيرة الرئيسية في المنطقة وتنضم إلى الاقتصاد العالمي. وسوف يستلزم ذلك أن تبذل هذه البلدان جهوداً وطنية هائلة، وإن كان تجاحها سيتوقف أيضاً بدرجة كبيرة على توفر دعم خاص من المجتمع الدولي.

ثالثاً - التجارة كأداة للتكميل والنحو

٣١ - يؤدي إندماج فرادي البلدان في الاقتصادين الدولي والإقليمي إلى توسيع فرص تنميتهما الوطنية، غير أنه ينطوي أيضاً على بعض المخاطر. وهذه المكاسب والتكتالييف ليست واحدة بالنسبة لجميع بلدان المنطقة، على الأخص بسبب التفاوتات الواسعة في الأوضاع الأولية التي جرى استعراضها بصورة موجزة في الفصل السابق. ومع ذلك، يظل من الممكن استخلاص بعض الأفكار العامة في هذا السياق.

٣٢ - وفي سياق المكاسب، كانت أدبيات التنمية، حتى فترة قريبة، تركز بصورة كبيرة على التجارة الدولية. فالمكاسب الثابتة للتجارة تنبأ أساساً من زيادة التخصص، وارتفاع فاعلية تخصيص الموارد، واتساع إمكانية الوصول إلى عوامل الإنتاج (مثل المعدات الرأسمالية) والسلع الوسيطة والاستهلاكية بأسعار أقل، وزيادة فرص استغلال وفورات الحجم. وأصبح من المسلم به على نحو متزايد أن المكاسب الدينامية ليست أقل أهمية. وهي تتحقق، ضمن جملة أمور، من زيادة المنافسة، وتنشيط التحديث التكنولوجي، وتعزيز امتلاك المعارف، سواءً بالاستيراد أو بالتعلم أثناء العمل، وتقليل المجال أمام الأنشطة الريعية غير الانتاجية. وهذه المكاسب تسهم في تسارع النمو.

٣٣ - والتجارة تنشط النمو الاقتصادي من خلال عدة قنوات أخرى، وكثيراً ما تكون هناك علاقة إيجابية بين كثافة التجارة في بلد ما وقدرته على اجتذاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتستلزم التجارة تعظيم شبكات النقل والاتصالات التي تعجل بنمو الناتج غير المتبادل. وعلاوة على ذلك، تساعد زيادة

المشاركة في التجارة في العمل على استقرار الاقتصاد الكلي وتحسين الإدارة الاقتصادية، وهما من العوامل التي صارت مسلماً بها على نحو متزايد كشروط أساسية للنمو.

٣٤ - وينطبق نفس القول على التجارة البينية التي تتم داخل المنطقة، التي تتمتع بميزة إضافية تمثل في أن "المسافة النفسية" بين البلدان الموجودة في منطقة ما قد تكون أقصر نتيجة لأوجه التشابه في جملة أمور، منها الثقافة والنظم القانونية والروابط العرقية ونظم التوزيع. ومن ثم، يمكن تهيئه فرص جديدة للتجارة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعاون الإقليمي يمكن أن يشجع التعجيل بتحرير سياسات التجارة.

٣٥ - ولا جدال في أن المشاركة في التجارة الدولية عامل هام يسهم في تعجيل نمو اقتصادات عديدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبخاصة في شرق آسيا وجنوب شرقها. وتتجذر ملاحظة أن الصين وهونغ كونغ ومالزيا وسنغافورة وتايلاند وفيبيت نام ظلت تحقق باستمرار معدلات نمو الصادرات تزيد بدرجة كبيرة عن المتوسط العالمي خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٨٠ (انظر الجدول ٢). ومن زاوية الارتباط بين التجارة والنمو، ثمة شاغل خاص يتصل بأداء أقل البلدان نمواً والاقتصادات الجزرية في المحيط الهادئ، التي يظهر الكثير منها معدلات منخفضة أو سلبية في نمو الصادرات. وفي بعض هذه الحالات، تكون معدلات النمو المرتفعة ظاهرياً راجعة إلى انخفاض أساس القياس.

الجدول ٢ - معدل تغير قيمة صادرات وواردات السلع بترتيب متوسط للاعوام ١٩٩٥-١٩٩٠

الواردات، تسليم ميناء الوصول متضمناً الشحن والتأمين والنقل		الصادرات، تسليم ظهر السفينة					
			-١٩٩٠	-١٩٨٥	-١٩٨٠		
-١٩٩٠	-١٩٨٥	-١٩٨٠					
١٩٩٥	١٩٨٩	١٩٨٤					
٦٦,٤	٩,٤	٠,٧-	العالم	٦٦,٨	٩,٣	٠,٩-	العالم
١٥,٠	١٣,٤	٥,٢	منطقة اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ	١٤,٦	١٢,٧	٥,٩	الاقتصاديات النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ
٤٣,٢	٢,٣٤-	٧,٤٩٥-	МИАНМАР	٧٩,٧	٢,٣-	٢٩,٢	جزر مارشال
٤١,٠٨	١,٤٤٦	١٧,٨٦	كمبوديا	٦٠,٤	٣٧,٩	٦,٩	كمبوديا
٢٢,٢٥	١١,٧٩	٦,٧٨٥	مالزيا	٣٤,٥	٧,٧٨٤	١٤,٤٨	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٢٢,١١	٢,٣٦٩	١٥,٣	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٢٧	٥,١٨٤-	١٠,٢٤-	ميانمار
٢٠,٩	٨,٤	٧,٨	فيبيت نام				
				١٩,٧٧	٩,٧٨	٧	مالزيا
١٨,٥٩	٢٢,٦	٢,٨٣٥	تايلند	١٩,٢١	٢١,٢٥	٣,٤٨٤	فيبيت نام
١٧,٨٦	٢٠,٥٤	٨,٦٢٧	هونغ كونغ	١٩,٢	١٦,٢١	٨,٥٩٧	الصين
١٧,١٥	١٣,٢٧	٥,٧٩-	الفلبين	١٨,٨٨	٢٢,٩٦	٣,٧٤١	تايلند
١٧,٠١	٤,٩٨٢	٧,٨٥٤	اندونيسيا	١٧,٨٥	١٤,٢٢	٥,٦٥٨	سنغافورة
١٦,٧٩	١٢,٨٦	٥,٢٠٥	سنغافورة	١٦,٨٦	٢٧,٧٩	٢,٤١٢	بولنديا الفرنسية
١٦,٠٣	١٦,٤٢	١,٢٥-	جزر كوك	١٦,٣٣	٧,٦٤٨	٦,٧٧٣	بنغلاديش
				١٦,٠٨	١,٩٩٢	٩,٥١٣	سري لانكا
١٥,٨	٧,٨٥٧	٥,٥١٦	نيبال	١٦,٠٢	٣,١١١-	٨,٧٩٧	جزر سليمان
١٥,٧٧	٢٠,٣١	١٧,٧٩	ملديف				
١٥,٦	٦,٨	٢,١	بروسي دار السلام	١٥,٦	٢١,٣	٩,٩	هونغ كونغ
١٥,١١	٢,٨٥٥	٢,٠٣٢-	سري لانكا	١٥,٤٩	٦,٠١١	٢٠,٢١	ديبال
١٥	١٩,٥	٧,٨٤١	الصين	١٤,٨٦	٨,٨٠١	٢,٠٤١-	الفلبين
١٤,٦	١٥,٥٨	٨,٧٤٥	جمهورية كوريا	١٤,١٧	٢,٧٦٢	٢,٠٨٣	جزر كوك
٦١٣	٤,٣	٢,١	تونغو	١٣,٩	٨,٤	٢,٩-	بابوا غينيا الجديدة
١٢,١٥	٢٠,٤٣	٣,٠٦	مقاطعة تايوان الصينية	١٢,٧	١٧,١١	١٣,٩٤	جمهورية كوريا

الجدول ٢ (تابع)

الواردات، تسليم ميناء الوصول متضمناً الشحن والتأمين والتغطية			الصادرات، تسليم ظهر السفينة					
-١٩٩٠	-١٩٨٥	-١٩٨٠	-١٩٩٠	-١٩٨٥	-١٩٨٠			
١٩٩٥	١٩٨٩	١٩٨٤	١٩٩٥	١٩٨٩	٩٨٤			
١١,٤	٦,٤٣	٢,٧٣١	كيريباتي	١٢,٧٥	٠,٨٩	٢,١٢-		إندونيسيا
١٠,٩	٥,٨٣٨	١١,٦٥	بنغلاديش	١١,٧٦	١٠,٥٧	٤,٤٩٤		الهند
٩,٨٩٩	٦,٢٠٧	٠,٩٢٥	الهند	٩,٧٢	١٢,٢٩	١,١٩٢		باكستان
٩,٧١٢	١٤,٤١	٩,٥٧٣	جزر مارشال	٩,٥	٤,٢٧٨	١٧,٣٢		تونغا
٨,٧١٨	٤,٣٥٨	٢,٦١٢	باكستان	٩,٧٩٤	١٩,٤١	١١,٧٩		مقاطعة تايوان الصينية
٧,٨	٦,١٩٨	٤,٧٤٨-	فيجي	٨,٥٥٢	٧,٦٣٦	٧٤,٢٢		كيريباتي
٦,٦٤٤	٩,٧٤٥	١,١٩١	جزر سليمان	٧,٨	٠,٦	٩,٦		إيران (جمهورية الإسلامية)
٦,٤	٦,٠	٢,٢	تونغا	٥,٩	٨,٧	٧,٧-		فيجي
٦,٠	١,٣	٠,٤-	فانواتو					
٥,٣٤٢	٩,٣٤١	١٠,٨٢	بوتان	٥,١٦	٩,٥٤٣-	١٠,١		فانواتو
٥,١٥٩	٩,٤٦٧	٥,٤١٥-	ساموا	٤٤,٨٥٧	٨,١٧٧-	٨,١٩١-		بروندي دار السلام
٤,٦٦٩	٨,٩٧٩	٠,٥٣٤-	بوليفيا الفردوسية	٤,٥٩٤	٦,٠٩٨-	٨,١١٥		ساموا
				٢,٥١٧	٢٠,٤	٢٢,٠٢		ملديف
٤,٩	٧,٤٦٦	١,٢٨٩-	بابوا غينيا الجديدة					
٤,٨٦٨	٢٠,٧	٨,٨٧٥-	كاليدونيا الجديدة	٤٠,٣٦٧	٤١,٦٥	٢,٣٦		بوتان
٤,٧	١,٧-	٩,٦	إيران (جمهورية الإسلامية)					
				٢,٥٠٢-	٥,٨٩٧	٨,٠٦٨		منغوليا
٤,٤٢٤-	٤,٩٣٨	٩,٧٧٩	منغوليا	٤,٩٦٧-	٢٤,١٨	١٢,٠٢-		كاليدونيا الجديدة
..	١٠,٠	٨,٣-	شيوي	٤٨,٢-	١,٠	٣٨,٣		توفالو
..	٩,٧	٣,٤-	ناورو					
..	١٦	٠,٤	ميکرونيزیا (ولايات الموحدة)	..	١٦,٧-	١,٤-		أفغانستان
..	١-	١٦,٨٨	غوانم	..	٩,١٧٧	١٦,٢٧		ساموا الأمريكية
..	٠,٩٩٩	٤٢,٦٧	ساموا الأمريكية	..	٤,٧	٨,٨-		ناورو
..	٨,٧٧٦-	١٣,٧٩	أفغانستان	..	٠,٧٩٥	١٧,٧٩		غوانم

الجدول ٢ (تابع)

الواردات، تسليم ميناً الوصول متضمناً الشحن والتأمين والنقل				الصادرات، تسليم ظهر السنينية			
-١٩٩٠	-١٩٨٥	-١٩٨٠		-١٩٩٠	-١٩٨٥	-١٩٨٠	
١٩٩٥	١٩٨٩	١٩٨٤		١٩٩٥	١٩٨٩	٩٨٤	
١٠,١٩	٩,٧٧٨	٠,٥١	أعضاء آخرون في منطقة اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ	١٠,٧٩	١٠,١٧	٦,٧١١	أعضاء آخرون في منطقة اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ
١٧,٥١	٨,٤٥١	٨,٢١	تركيا	١١,٩	الاتحاد الروسي
٨,٦٠٢	٧,٨٢٥	٣,٥٢٩	نيوزيلندا	١١,٠٣	١١,٢١	٢٧,٠١	تركيا
٨,٤٨٢	٩,٥٩٨	٠,٧٤٨-	اليابان	٨,٣٧١	١٠,٢١	٧,٢٨٩	اليابان
٥,٦	١٢,١٢	٥,٠٠٤	استراليا	٧,٦٨٣	١٠,٥٥	٠,٤٧٦	نيوزيلندا
٦,١	الاتحاد الروسي	٦,٢٢٨	١٠,٤٤	١,٥٩٩	استراليا

المصادر: حسابات أمانة اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، على أساس منشور الأمم المتحدة: نشرة الإحصاءات الشهرية، المجلد الخمسون، رقم ٩، (أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)؛ صندوق النقد الدولي، حولية الإحصاءات المالية الدولية ١٩٩٥، والإحصاءات المالية الدولية، المجلد التاسع والأربعون، رقم ١١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦) (Washington, D.C.)؛ مصرف التنمية الآسيوي، Key

.Indicators of Developing Asian and Pacific Countries, 1996

١٩٩٤-١٩٩٠ (٤)

٣٦ - ورغم القبوالي الواسع بالأثر الإيجابي الذي تتركه التجارة على النمو، فإن الآراء تختلف بشأن أثرها على جانب الإنفاق، وإن كان هناك قدر معين من توافق الآراء على أن التجارة تؤدي على الأرجح إلى التخفيف من حدة الفقر المطلق من خلال التوسيع السريع في الناتج وفرص العمل في صناعات التصدير التي تتسم بكثافة الأيدي العاملة، التي تعد الرصيد الأساسي الذي تمتلكه الأسر المعيشية الفقيرة. والنجاح الذي أحرزته اقتصادات عديدة في شرق آسيا وجنوب شرقها في تقليل الفقر المطلق بدرجة كبيرة هو نجاح يرجع إلى أداء تجارتها إلى حد كبير.

٣٧ - وفي ضوء ما تقدم، يبدو أن التجارة يمكن أن تسهم في الإسراع بالنمو وزيادة التخفيف من حدة الفقر. كما أن تجربة التنمية في العديد من اقتصادات المنطقة تشهد على ذلك. غير أنه يتبع إيلاء الاهتمام الواجب لبعض المخاطر المرتبطة بالتجارة الدولية. فهناك خطر يتمثل في أن الاقتصاد يمكن أن يتعرض لقدر أكبر من عدم الاستقرار، وبخاصة في الحالات التي تتركز فيها الصادرات في بضعة منتجات أو بلدان. كما أن من المحمّ أن تؤدي زيادة المشاركة في التجارة إلى المزيد من تحرير نظم السياسات التجارية، وهو ما يكون له أثره على التكاليف الانتقالية للتكييف وإعادة الهيكلة. وثمة مشكلة أخرى تتمثل في أن المشاركة في التجارة الدولية تتطلب التقييد بقواعد السياسة الدولية، وبخاصة القواعد المتداولة في إطار جولة أوروغواي. وذلك يفرض قدرًا من القيود على خيارات السياسات الوطنية. فمع التحول الذي يحدث في المزايا النسبية في العالم، يمكن أن يجد بلد ما أنه يواجه خطر أن يصبح محصوراً في مجالات تجارية ذات إمكانية ضئيلة في الأجل الطويل. وفي حالة تشجيع التجارة في إطار مبادرات التعاون الإقليمي، يلوح خطر آخر يتمثل في حدوث خسائر بسبب تحول التجارة.

رابعا - التدفقات المالية والاستثمارية الوافدة من الخارج

٣٨ - تعد التدفقات المالية والرأسمالية الدولية من الدعامات الرئيسية للتكامل العالمي والإقليمي. ولا ريب في أن وصول البلد إلى هذه التدفقات يخفف من وطأة افتقاره إلى النقد الأجنبي، فزيادة قدرته بذلك على الاستيراد. على أن القدرة على إنتاج السلع الوسيطة والرأسمالية ضعيفة نسبياً في معظم البلدان النامية مما يجعل معدلات الاستثمار والإنتاج المحلي تعتمد إلى حد كبير على القدرة على الاستيراد. ولكن هناك مشكلة هامة مترتبة بهذه التدفقات، ألا وهي تقلبات الذي قد يؤدي، بدوره، باستقرار بارامترات الاقتصاد الكلي، كسعر الصرف، ومستوى الأسعار، وسعر الفائدة. لذلك فإن فوائد الوصول إلى التدفقات المالية الدولية تتوقف إلى حد بعيد على قدرة البلد على معالجة هذه الآثار السلبية.

٣٩ - وقد أصبح معظم البلدان النامية، بما فيها البلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، يتّخذ بوضوح موقفاً إيجابياً بصورة أكثر من ذي قبل بكثير إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتضمن الجدول ٢ البيانات المتعلقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الاقتصادات على حدة. وتظهر هذه البيانات بوضوح أن أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية في المحيط الهادئ وبلدان آسيا الوسطى لم تتمكن بوجه عام من اجتذاب الكثير من الاستثمار الأجنبي المباشر.

٤٠ - إن الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من الرأس المال الإجمالي للبلد ومن قدرته الإنتاجية، وهناك إدراك متزايد بأن الفوائد الأهم التي يمكن أن تجني من الاستثمار الأجنبي المباشر إنما تكمن في إمكانية إسهامه في زيادة سرعة النمو من خلال آثاره غير المباشرة. إن المستثمرين الأجانب يستخدمون عادة تكنولوجيا إنتاجية أفضل. وقد يكون ذلك حافزاً للمنتجين المحليين، على اعتماد معايير تكنولوجيا مماثلة في وجهه اشتداد المنافسة. ويمكن أن يضاهي المنتجون المحليون الممارسات الإدارية الأفضل التي يتبعها المستثمرون الأجانب في العادة. يضاف إلى ذلك أنه كثيراً ما يكون لدى المستثمرين الأجانب صلات سوقية أفضل، إما من خلال القنوات الداخلية بالمنشأ أو من خلال الاتصالات الأخرى. ويمكنهم وبالتالي تحسين الأداء التصديرى للبلد باستحداث وتسويق منتجات تصديرية جديدة وبزيادة الصادرات من المنتجات التقليدية أيضاً.

٤١ - وكان الاستثمار الأجنبي المباشر، في عدة من بلدان شرق آسيا وجنوب شرقها، عاملاً هاماً في ترويج الصادرات وزيادة سرعة النمو. وأدى المستثمرون الأجانب، إما من خلال الاستثمارات التي يملكونها ملكية كاملة أو من خلال المشاريع المشتركة، دوراً كبيراً، وإن لم يكن دوراً مسيطراً، في مجال الصادرات من المنتجات المصنعة، وذلك في عدة بلدان يذكر منها تايلاند وسنغافورة وماليزيا. وقد أفادت الصين أيضاً، وقد أصبحت أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر من بين البلدان النامية، إفادة كبيرة من هذا الاستثمار.

٤٢ - ويمكن أن يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر مساهمة كبيرة في فرص العمل حسب حجم الاقتصاد المعنى. ومن معالم الاستثمار الأجنبي المباشر المتزايدة الأهمية ما يعمد إليه هذا الاستثمار من نقل إنتاج العناصر التي تشكل سلسلة القيمة المضافة الكثيفة الاستخدام لليد العاملة إلى البلدان النامية. وما دام الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة صافية في استخدام الأيدي العاملة غير الماهرة أو المتوسطة المهرة، فإنه يسهم مساهمة إيجابية في التخفيف من حدة الفقر.

٤٣ - وكما هي الحال في مجال التجارة، يقترن الاستثمار الأجنبي المباشر ببعض المخاطر. فهو يخلق سيراً من تدفق الأرباح والمدفوعات الأخرى إلى الخارج وقد يؤدي وبالتالي إلى زيادة الافتقار إلى النقد الأجنبي، ولا سيما عندما لا تكون الاستثمارات الأجنبية قائمة في القطاعات الموجهة نحو التصدير. وقد تكون الاستثمارات الأجنبية في بعض الحالات محصورة الطابع، فلا يكون لديها سوى القليل من الروابط الأمامية أو الخلفية ومن ثم تكون فوائدها غير المباشرة قليلة. يضاف إلى ذلك أن الوصول غير المقيد إلى الاستثمار الأجنبي المباشر قد يخضع المنتجين المحليين للمنافسة قبل الأوان. وقد يتهرب المستثمرون الأجانب فضلاً عن ذلك، من خلال آليات تسعير التحويلات، من دفع ضرائب للبلد المضيف.

الجدول ٢ - الاقتصادات النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المتوسط السنوي									
١٩٩٠ (تقديرات)	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	-١٩٩٠ ١٩٩٤	-١٩٨٤ ١٩٨٩		
أقل البلدان الآسيوية نمواً									
١٢٥	١١	١٤	٤	١	٢	٧	١		بنغلاديش
٨٠	٧٩	٥٤	٣٣	٣١	..		كمبوديا
٧٥	٦٠	٦٠	٩	٨	٦	٢٩	١		جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٩	٨	٧	٧	٧	٦	٧	٣		ملديف
١٠	٤	٤	٣	..	٥	٢,٢	١		ميانمار
٨	٧	٦	٤	٢	٦	٥	١		نيبال
شرق آسيا									
٢٧٥٠٠	٢٢٧٨٧	٢٧٥١٥	١١١٥٦	٤٣٦٦	٣٤٨٧	١٦٠٦٢,٢	٢٢٨٢		الصين
٢١٠٠	٢٠٠	١٦٦١	٢٠٥١	٥٣٨	١٧٧٨	١٥٩٦,٨	١٤٢٢		هونغ كونغ
١٥٠٠	٨٠٩	٥٨٨	٧٢٧	١١٨٠	٧٨٨	٨١٨,٤	٥٩٢		جمهورية كوريا
جنوب شرق آسيا									
٧	٦	١٤	٤	١	٢	٥,٦	..		بروندي دار السلام
٤٥٠٠	٢١٠٩	٢٠٠٤	١٧٧٧	١٤٨٢	١٠٩٣	١٦٩٣	٤٠٦		إندونيسيا
٥٨٠٠	٤٣٤٨	٥٠٠٦	٥١٨٣	٣٩٩٨	٢٢٢٢	٤١٧٣,٦	٧٩٨		ماليزيا
١٥٠٠	١٤٥٧	١٠٢٥	٢٢٨	٥٤٣	٥٣٠	٧٥٦,٨	٢٢٦		الفلبين
٥٢٠٢	٥٥٨٨	٥٠١٦	٢٣٥	٤٨٧٩	٥٥٧٥	٤٦٨١,٨	٢٢٣		سنغافورة
٢٣٠٠	٦٤٠	١٧٧٦	٢١١٦	٢٠١٤	٢٤٤٣	١٧٨٨	٦٧٦		تايلاند
١٥٠	١٠٠	٢٥	٢٤	٢٢	١٦	٣٩,٤	٧		فيبيت نام
جنوب آسيا وجنوب غربي آسيا									
١٧٥٠	٦٢٠	٢٧٣	١٥١	١٤١	١٦٢	٢٦٩,٤	١٢٣		الهند
٣٠-	١٠-	٥٠-	١٧٠-	٢٢	٣٦٢-	١١٣,٨-	٦٢-		إيران (جمهورية - الإسلامية)

الجدول ٢ (تابع)

المتوسط السنوي									
١٩٩٥ (تقديرات)	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	-١٩٩٠	-١٩٨٤	-١٩٨٩	
٦٣٩	٤٢٢	٢٥٤	٢٣٥	٢٥٧	٢٤٤	٢٢٢,٤	١٣٦		باكستان
١٩٥	١٦٦	١٩٥	١٢٢	٤٨	٤٣	١٦٥	٣٦		سريلانكا
١٠٣٧	٦٠٨	٦٣٦	٨٤٤	٨١٠	٦٨٤	٧١٦,٤	٢٤٥		تركيا
									شمال ووسط آسيا
١٠	٨	١,٦	..		أرمينيا
١١٠	صفر	..		أذربيجان
٢٨٤	١٨٥	١٥٠	١٠٠	٨٧	..		казاخستان
١٥	١٠	٢	..		قيرغيزستان
١٠	١٠	٨	٨	٢	..	٠,٦	..		منغوليا
١٥	١٠	٢	..		طاجيكستان
١١٥	٥٠	٤٥	٤٠	٤٧	..		أوزبكستان
									جزر المحيط الهادئ
٢٥	٢٥	٤٩	٥٠	١٥	٨٠	٤٥,٨	١٧		فيجي
١٠	١٠	٢٠	١٧	٢	٢١	١٦,٢	٢		نيو كاليدونيا
١٥	٤	١	٢٩١	٢٠٢	١٥٥	١٣٠,٨	١٢٣		بابوا غينيا الجديدة
٢	٢	٥	٥	٢	٧	٤,٦	..		ساموا
١٧	١٧	١٥	١٤	١٥	١٠	١٤,٢	٥		جزر سليمان
٢	٢	٢	١	١	..		تونغا
٢٥	٣٠	٢٧	٢٦	٢٥	١٣	٢٤,٢	٨		فانواتو

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). تقرير الاستثمارات في العالم لعام ١٩٩٦: الاستثمار والتجارة وترتيبات السياسة الدولية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.11.A.14).

خامسا - النقل والاتصالات

٤٤ - ثمة تسلیم متزايد بأهمية الهياكل الأساسية، ولا سيما في مجال النقل والاتصالات، لاستدامة النمو الاقتصادي. وقد اتسع نطاق هذا التسلیم بازدياد القلق إزاء إمكانية تباطؤ معدلات النمو في بعض الاقتصادات السريعة النمو في المنطقة، بسبب الاختناقات في الهياكل الأساسية. وهناك اختلافات كبيرة بين بلدان المنطقة فيما يتعلق بحالة تطوير مختلف وسائل النقل والاتصالات. والحالة غير مواتية هنا مرة أخرى في أقل البلدان نموا وبلدان المحيط الهدئي الجزرية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وهناك أيضا ثغرات لا يستهان بها في روابط النقل (ولا سيما في الطرق البرية والسكك الحديدية)، ولا بد من سد هذه الثغرات دون إبطاء ليتسنى تعزيز التكامل الإقليمي.

٤٥ - ويسهم النقل والاتصالات في عملية النمو بوصفهما عاملين ميسرين للتجارة والاستثمار المحليين والأجنبيين على السواء. ومن المعترف به منذ زمن طويل أن تكلفة النقل تشكل حاجزا طبيعيا يعترض طريق التجارة. ومن شأن تحسين فرص استخدام مراقب النقل وخفض تكاليفه أن يخفف من وطأة هذا الحاجز ويكون له أثر إيجابي على التجارة. ويأخذ المستثمرون الأجانب تطوير مراقب النقل في الحساب كعنصر رئيسي في قراراتهم المتعلقة باختيار مكان الاستثمار. وأصبح هذا العامل يتسم بمزيد من الأهمية مع ازدياد توجيه الشركات عبر الوطنية نحو التجارة. كذلك، أخذ توافر مراقب الاتصال المضمونة بأسعار معقولة يزداد أهمية كعامل محدد لقدرة البلد على المنافسة. وتمثل السرعة التي يمكن أن تنقل بها المعلومات عن الطاقة الإنتاجية، ونوعية المنتجات، وقدرة الموردين، إلى المشترين المحتملين في الخارج، عنصرا حاسما في عقد صفقات تجارية. ويحتاج المستثمرون الأجانب إلى مراقب اتصال لكي يتمكنوا من مداومة الاتصال المباشر مع المتعاملين معهم في أماكن أخرى أو مع مكاتب شركاتهم الأم. والاستثمار في النقل والاتصالات يعزز نمو القطاعات غير التجارية بزيادة المرونة في تنظيم إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها داخل الاقتصاد المحلي وإقامة أمامية وخلفية بين مختلف القطاعات.

٤٦ - ومن الواضح أن الاستثمار في النقل والاتصالات يوفر بصورة مباشرة فرصا جديدة للعمالة أثناء عملية البناء وعملية الصيانة أيضا. ويفيد من جانب كبير من فرص العمل هذه الأيدي العاملة غير الماهرة والمتوسطة المهارة. وينشأ المزيد من فرص العمل من خلال ما للنقل والاتصالات من أثر حافز على النمو. ويمكن بذلك التخفيف من حدة الفقر المدقع.

سادسا - الاستنتاجات والآثار المترتبة على السياسات

٤٧ - لا تتسم مكاسب ومخاطر التكامل العالمي والإقليمي، كما ذكر أعلاه، بطبيعة واحدة في جميع البلدان، وخاصة بسبب اختلاف الأوضاع الأساسية. وفي الوقت نفسه، يرجح أن تكون أي محاولة للإذلال محفوفة بخطر زيادة التهميش. لذلك، لا بد من تطوير الاستجابات المحددة على صعيد السياسات للوضع الذي يتميز به كل بلد. ومع وضع ذلك في الاعتبار، يورد هذا الفرع بعض الاقتراحات العامة فيما يتعلق بالإجراءات

التي يمكن النظر في اتخاذها على الأصعدة الوطنية والإقليمية / دون الإقليمية والدولية من أجل الوصول بالفوائد التي يمكن أن تجنيها البلدان النامية إلى الحد الأمثل.

ألف - الصعيد الوطني

٤٨ - تتطلب المشاركة الفعالة في عمليات التكامل العالمي توافر الاستقرار في بارامترات الاقتصاد الكلي الأساسية التي تمثل في مستوى الأسعار، وفي سعر الصرف، وسعر الفائدة. ومن المعروف تماماً أن ارتفاع معدلات التضخم وتغيرها أمر يعيق النمو الاقتصادي ويزيد من حدة الإيجاح في توزيع الدخل، مما يؤثر بدوره في قدرة البلد على المشاركة في التجارة الدولية أو اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. فمن شأن ارتفاع معدلات التضخم، على سبيل المثال، أن يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج. وقد يؤدي ذلك بقدرة البلد التنافسية وينال من حواجزه على التصدير. وللتقلبات الكبيرة في أسعار الصرف أيضاً أثر ضار بالأداء التصديري. وكثيراً ما تزداد التدفقات المالية تقبلاً بفعل التغيرات في سعر الفائدة المحلي. أما عدم استقرار الاقتصاد الكلي فيؤدي إلى تذبذب التوقعات فيما يتعلق بمربود الاستثمار ويؤثر بالتالي تأثيراً سلبياً على الاستثمار المحلي والأجنبي على السواء.

٤٩ - وفي الوقت نفسه، يزيد الانفتاح على الاقتصاد العالمي من تعقد مهمة إدارة الاقتصاد الكلي فمثلاً، قد تؤدي زيادة سعر الفائدة من أجل احتواء التضخم، إلى طرح مبالغ كبيرة من الأموال القصيرة الأجل، فيارتفاع سعر الصرف نتيجة لذلك، ويكون لهذا الارتفاع آثار سلبية على الصادرات. وقد تزيد هذه التدفقات أيضاً من حدة الضغط التضخمي الذي كان احتواه المبرر الأصلي لزيادة سعر الفائدة. لذا قد يكون من المهم بصورة متزايدة رصد حركة بارامترات الاقتصاد الكلي وتعديل تركيبة أدوات السياسات النقدية والمالية وسياسات أسعار الصرف لتحقيق الاستقرار المنشود. بل قد يكون من الضروري أحياناً اتخاذ تدابير إدارية، بصورة مؤقتة على الأقل، دون النيل من الثقة بوجود اتجاه أساسي نحو الانفتاح.

٥٠ - وكثيراً ما تكون حالات العجز المالي مصدراً رئيسياً لعدم استقرار الاقتصاد الكلي. وتواجه البلدان النامية في هذه المنطقة معخلة فيما يتعلق بالتوازن المالي. فعليها من ناحية أن تخفض معدلات الضرائب، ولا سيما الضرائب المفروضة على الدخل التجاري والواردات، من أجل تحسين قدرتها التنافسية. وعليها من الناحية الأخرى توظيف استثمارات عامة كبيرة لتوفير السلع والخدمات التي تتميز بفوائد لا تعود على الاستثمار نفسه أو بغير ذلك من أوجه مجافاة قواعد السوق. وتدخل في عداد هذه الاستثمارات الخدمات الصحية والتعليمية ومرافق الهياكل الأساسية. ولمعالجة هذه المعخلة، يتبعن على هذه البلدان أن تولي اهتماماً أكبر لتحسين جبائية الضرائب وإدارتها. ومن الضروري أيضاً التوسيع في القاعدة الضريبية، ولا سيما بالتركيز على ضرائب الاستهلاك. وقد اتخذ العديد من بلدان هذه المنطقة تدابير من هذا القبيل، إذ أدخلت إصلاحات على إدارة الضرائب وأعتمدت ضرائب القيمة المضافة^(٦). ويحدّر التأكيد في هذا السياق على ضرورة إصلاح المؤسسات العامة التي تشكل في العديد من البلدان سبباً رئيسياً للاستنزاف المالي. وقد يكون من الضروري في بعض الحالات الإسراع في عمليات تحويل هذه المؤسسات إلى القطاع الخاص.

ولا بد من التشدد في تطبيق معيار معدل المردود الاجتماعي على الإنفاق الحكومي، بما في ذلك الإنفاق على الدفاع الذي سجل ارتفاعاً كبيراً في عدة بلدان.

٥١ - وقد يؤدي الإصلاح والتحرير المقتربان بالتكامل العالمي والإقليمي إلى تفاقم العجز في الحساب الجاري. ومن شأن تحرير سياسات الاستيراد أن ييسر إمكانية الوصول إلى السلع الاستهلاكية المستوردة ويحد من أسعارها النسبية. وقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع قيمة فواتير الواردات، ويمكن أن يزيد هذا التحرير من الميل إلى الاستهلاك بوجه عام وأن يحد من سرعة تراكم المدخرات المحلية. وبزيادة سهولة الوصول إلى المدخرات الأجنبية يمكن تمويل الشغرة الناتجة بين الأدخال والاستثمار تمويلاً مؤقتاً، وينقلب هذا التمويل إلى عجز ب بنفس القيمة في الحساب الجاري، ولكن قد لا يتضمن في الأجل الطويل تحمل هذا العجز المتزايد. لذلك، يتعمّن اتخاذ تدابير مضادة لضمان عدم تأثير المدخرات المحلية تأثيراً سلبياً. ويبدو أن هذه الإمكانيّة هي محل اهتمام بعض بلدان المنطقة. ففي تايلاند، على سبيل المثال، أعلنت الحكومة مؤخراً إنشاء صندوق للمعاشات التقاعدية لموظفي الخدمة المدنية وصناديق ادخار لموظفي المؤسسات الحكومية من أجل زيادة المدخرات المحلية.

٥٢ - وتمثل عافية القطاع المالي واستقراره في إطار اقتصاد عالمي متكامل أمراً جوهرياً لفعالية الوساطة في التمويل الدولي. لذا يصبح من المهم بصورة متزايدة ضمان وجود نظام مالي متعافٍ. ويتعين بوجه خاص تعزيز النظام المصرفي من خلال وضع شروط مناسبة للكفاية الرأسمالية، واتخاذ ترتيبات بشأن القروض المعدومة، وتحسين معايير الإشراف السليم. وال الحاجة ماسة إلى ذلك لأن المصارف التجارية قد تصبح، في ظل تحرر نظم سياسات القطاع المالي، أكثر عرضة للتأثير، لأسباب عدّة منها تزايد أهمية الأوراق المالية السوقية الأساسية التي تتضمّنها حواافظها، وأزيد اتساع سهولة دخول مصارف جديدة إلى الساحة، وأزيد اتساع حرية المصارف في تحديد أسعار الفائدة واختيار العملاء.

٥٣ - ويلزم تحديد العلاقة بين القطاعين الخاص والعام بصورة جذرية. ففي بيته الانفتاح والتحرير يصبح دور الحكومة أساساً هو تهيئة البيئة المؤاتية للقطاع الخاص لكي يقوم بدور رائد في مجالى الإنتاج والتسيويق. وقد تستطيع الحكومات في بعض الحالات اتخاذ تدابير تؤدي إلى تشحيط تنمية القطاع الخاص. ومن ثم يتعمّن تنمية العلاقات المؤسسية الجديدة بين القطاعين الخاص والعام. كما يتعمّن منح القطاع الخاص دوراً أكبر في تصميم السياسات، مع عدم السماح له في الوقت ذاته بأن يستحوذ على السلطة التنظيمية للحكومة مما يعرض المصلحة العامة للخطر.

٥٤ - ويتعين أن تولي الحكومات اهتماماً أكبر لإيجاد هيكل إدارية ومؤسسية أكثر كفاءة وشفافية من أجل إدارة الشؤون الاقتصادية بصورة فعالة. كما يلزم إنشاء إطار قانوني مناسب وآليات إنفاذ لمنع الممارسات الضارة والسلوك المناهض للمنافسة من جانب كل من المنتجين المحليين والأجانب. كما يجب في الوقت ذاته، ضمان أن لا تعيق متاهات البيروقراطية والأنظمة التقييدية مبادرات القطاع الخاص.

٥٥ - وتنطلب المشاركة الفعالة في عملية التكامل قوة عاملة موفورة الصحة ومتعلمة. وتنشأ الحاجة إلى تزويد المؤسسات الجديدة بمختلف أنواعها بالموظفين. ولذا يتعين أن تولى أهمية كبيرة لتنمية الموارد البشرية. وسوف تزداد أهمية تحسين نوعية الخدمات الصحية والتعليمية وتوسيع نطاق شمولها. وفي البلدان التي تتسم بانخفاض نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية وضخامة أعداد السكان الأميين من البالغين مثل جنوب آسيا، يتعين أن يحظى توسيع نطاق التعليم الأساسي الجيد النوعية بأولوية عليا. وفي الحالات الأخرى، التي يتاح فيها التعليم الأساسي للجميع فترة من الزمن يتعين إيلاء مزيد من الاهتمام إلى التعليم الثانوي وما بعد الثانوي، والتعليم المهني والفنى. وفي ضوء الآثار المترتبة في الميزانية على زيادة الإنفاق العام على تنمية الموارد البشرية، ينبغي، قدر الإمكان، استكشاف مدى إمكانية استرداد التكاليف.

٥٦ - ويلزم الأخذ بالمزيد من المرونة في أسواق العمل لكي يستطيع منظمو المشاريع الاستجابة إلى التغيرات الناشئة في بيئة التجارة والاستثمار. ومن ناحية أخرى توجد مشكلة كبيرة تتعلق بتأمين المرونة في أسواق العمالة. فقد عزز اتساع نطاق الوصول إلى المعلومات الطلب على الأمان الوظيفي، وأدى إلى زيادة الأجور والمعايير الأخرى المتعلقة برعاية العمال والمطبقة في البلدان المتقدمة النمو. ومن ثم سيتعين على البلدان أن تجد السبل لإقامة توازن بين الحاجة إلى المرونة وتجنب المنازعات الصناعية التي قد تسببها سياسات الحث على المرونة. وثمة تدابير قد تؤدي إلى التخفيف من حدة المنازعات المحتملة وتوفير شبكات أمان مناسبة.

٥٧ - و تستلزم المحافظة على القدرة التنافسية في مجال التجارة الرصد المستمر للأحوال التجارية الدولية وإيجاد موقع مناسبة لتنمية منتجات جديدة. كما تتطلب تطبيق تكنولوجيات محسنة من أجل خفض تكاليف الانتاج وتحسين نوعية منتجات التصدير الموجودة. ومن ثم تدعى الحاجة إلى تدريب وإعادة تدريب العمال، وإلى البحث والتطوير، وتعزيز القدرة المؤسسية في الأجهزة الحكومية على تصميم وتنفيذ نظام للحوافز من أجل تشجيع القطاع الخاص على الاستجابة للتغيرات الناشئة.

٥٨ - وعلى النحو المشار إليه آنفا، تنتطوي المشاركة في عملية العولمة بالضرورة، على زيادة تحرير نظم التجارة، مع ما يصاحب ذلك من التهديد المحتمل بإرباك الصناعات المحلية. ولا بد أن يتم بدقة اختيار سرعة وسلسلة تدابير التحرير التي تشمل كلا من الوسائل الجمركية وغير الجمركية، في ضوء الظروف الفريدة السائدة في فرادي البلدان ودون إخلال بالامتثال للالتزامات الدولية.

٥٩ - وقد يؤدي اختيار السرعة والتسلسل بصورة مناسبة، إلى سلاسة عملية الانتقال. ومع ذلك يرجح أن تؤدي الإصلاحات والتحرير المرتبطين بالعولمة والأقلمة، إلى إيجاد وجود قدر من البطالة وإلى تشتيت الأيدي العاملة، في المدى القصير على الأقل. وعلاوة على ذلك قد تؤثر التغيرات في الأسعار النسبية، تأثيراً شديداً على بعض المنتجات. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي سحب الإعاثات المقدمة لعوامل الانتاج، ورفع القيود عن أسعار المنتجات في القطاع الزراعي، إلى زيادة أسعار الأغذية، وتفاقم حالة الفقر المطلق. ومن ثم فلا بد من إعداد تدابير لشبكات الأمان المنشودة.

٦٠ - وبصورة تقليدية استخدم كثير من البلدان النامية في المنطقة تدابير من قبيل الإعفاءات، والإعفاءات الضريبية، وتقديم الدعم في مجال البحث والتطوير، ووجهت الجماركية وغير الجمركية للإعفاءات، لأغراض تنوع سلال الصادرات. وتفرض الالتزامات وفقاً لجولة أوروغواي، بعض القيود على تطبيق بعض هذه التدابير. ولذا فسيكون من المهم فهم آثار جولة أوروغواي بالكامل لتحديد مدى وطبيعة المرونة المتاحة للحكومات الوطنية وتصميم أنظمة السياسات العامة بناءً على ذلك.

٦١ - ويعد توسيع وتعزيز نطاق الأسواق المالية والرأسمالية شرطاً مهماً أيضاً. وجدير باللاحظة في هذا السياق، أن أسواق السندات في المنطقة لا تزال متخلفة للغاية. ومع أن بعض البلدان قد شهد نمواً سريعاً في أسواق الأسهم إلا أن كثيراً من هذه الأسواق لا يتوفر لها العمق أو الاتساع المناسبين. ويؤدي ضمور تلك الأسواق المقتربة بزيادة المشاركة الأجنبية إلى جعلها أكثر ضعفاً في مواجهة تقلبات التدفقات المالية الدولية. لذا يتطلب إيلاء الاهتمام إلى زيادة عمق هذه الأسواق وتوسيع نطاقها مع ضمان الاحتفاظ بالثقة فيها من خلال الأطر التنظيمية المناسبة وآليات الإنفاذ.

٦٢ - ومن المخاطر المرتبطة بالاستثمار المباشر الأجنبي ما ينطوي على التزامات بسداد مدفوعات آجلة إلى كيانات خارجية، مما يؤدي إلى الضغط على ميزان مدفوعاتها. ولذا فمن الضروري اتخاذ سياسات تشجيع إعادة استثمار الأرباح والاستثمار في القطاعات الموجهة للتصدير. وإلى حد ما قد توفر المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي وتصميم هيكل حفاز متسبق مع الالتزامات الدولية بعض المساعدة هذه المجالات. وبالاضافة إلى ذلك، يمكن تحويل هذه الاعتبارات إلى اتفاقات مع الشركات عبر الوطنية، ولا سيما في حالة المشاريع الكبيرة. ويكون تعزيز تلك المشاريع عادة مرتهناً بمتطلبات موضوعية بين البلدان المضيفة والشركات عبر الوطنية.

٦٣ - ويتعين على البلدان المضيفة اتخاذ سياسات تشجع على الربط الآجل والعاجل بين الاستثمار المباشر الأجنبي وبقية الاقتصاد من أجل الوصول بالمزايا المباشرة إلى أقصى حد، بما في ذلك نقل التكنولوجيا، مع المراجعة الدقيقة للمجموعة الكاملة من متطلبات الحواجز والأداء التي يستخدمها كثير من البلدان النامية بصورة تقليدية، لبلوغ هذا الهدف، في ضوء التطورات التي تحدث على الساحة الدولية، وخاصة ما يتعلق بالجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، وتدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة. ويتطلب إجراء التعديلات اللازمة بطريقة تسمح بتعظيم الحصول على المزايا غير المباشرة دون إخلال بالالتزامات المتعهد بها إزاء منظمة التجارة العالمية، أو إقامة عوائق تعترض تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي إلى الداخل. ولمعالجة بعض النتائج السلبية الأخرى للاستثمار المباشر الأجنبي المذكورة أعلاه، يتطلب وضع أو تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي المناسب بحيث يتناول مسائل من قبيل المنافسة والسلامة في أماكن العمل، والمعايير البيئية، وأسعار النقل. وقد يلزم في حالات الاستثمار في قطاعات تعتمد إلى خلق احتكارات طبيعية، الاحتفاظ بقدر من السلطة التنظيمية بالنسبة لحجم الانتاج، والقرارات المتعلقة بالجودة والسعر. كما يلزم بالتزامن مع هذا، تعزيز آليات الإنفاذ.

٦٤ - وسيقتضي الأمر توفير موارد كبيرة من أجل توسيع هيكل النقل والاتصالات الأساسية، وصيانته ورفع كفاءته من الناحية التكنولوجية، وهو أمر حيوى جداً من أجل التكامل مع الاتصالات الدولية والإقليمية. ولذا سيعين على بلدان المنطقة أن تتخذ استراتيجيات تمويلية بديلة نظراً لأن الاعتماد التقليدي على تمويل القطاع العام لن يكون كافياً. ويتعين أن تشمل هذه الاستراتيجيات توفير تلك التسهيلات للقطاع الخاص من خلال آليات مثل البناء مع التشغيل والنقل، أو البناء مع الامتلاك والتشغيل والنقل. وقد حقق بعض بلدان المنطقة بالفعل نجاحاً كبيراً في هذا الصدد.

٦٥ - وكثيراً ما يتسم قطاع النقل والاتصالات بوجود عناصر خارجية، ووفورات الحجم كما يميل إلى إقامة احتكارات. ولذا سيعين على الحكومات أن تعزز قدرتها التنظيمية لكافلة الوفاء بأهداف من قبيل التغطية الموسعة، وتحسين الجودة، والأسعار公允.

باء - الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية

٦٦ - يتعين تكملة التدابير اللازمة على الصعيد الوطني، بإجراءات كثيرة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وفيما يلي مناقشة بعضها.

٦٧ - لا يبدو أن ترتيبات التعاون الإقليمي، فيما عدا تلك المتعلقة بدول رابطة أمم جنوب شرق آسيا، قد حققت تقدماً كبيراً في مجال تحرير التجارة. ويلزم مصاعنة الجهود المبذولة في هذا الاتجاه، مع كفالة أن تؤدي التدابير المتخذة إلى خلق تجارة صافية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تسعى مبادرات التعاون الإقليمي، إلى تحقيق درجة معقولة من الانصاف في توزيع المكاسب بين البلدان المشتركة بحيث تحافظ على التماسك بين البلدان الشريكة.

٦٨ - ومن أجل تكملة جهود تحرير التجارة، ينبغي إيلاء اهتمام أكبر إلى تسهيل التجارة من خلال اتخاذ تدابير مثل مواءمة التصنيفات الجمركية، ومتطلبات المستندات، ومعايير الانتاج، والأنظمة البيئية والصحية.

٦٩ - ويمكن أن تنظر ترتيبات التعاون الإقليمي أو دون الإقليمي إلى المناطق أو المناطق الفرعية، المعنية، باعتبارها ساحة لسوق وحيدة للاستثمار. وسيتلزم هذا، بالإضافة إلى تحرير التجارة والتدابير التيسيرية، قدرًا كبيراً من التقارب بين البلدان المشاركة فيما يتعلق بمعدلات التضخم، وأسعار الفائدة، ومستويات الضرائب. وقد تؤدي زيادة الحوار بين وزارات المالية والمصارف المركزية إلى تيسير ذلك التقارب.

٧٠ - ويعد تقديم الحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي تدبيراً شائعاً بين البلدان النامية في المنطقة. بل يصل هذا أحياناً إلى سياسة "افتقار الجار" وربما يساعد توثيق التعاون بين البلدان على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، على تجنب خسائر الإيرادات وغيرها من خلال الأخذ بالمزيد من تنسيق الحوافز.

٧١ - وقد يحدث مزيد من التعاون من أجل توفير تغطية للمخاطر المتعلقة بمعاملات سعر الصرف الأجنبي، بفرض الدفاع المتبادل عند تعرض سعر الصرف في أحد البلدان المشتركة للضغوط. وقد بدأ قليل من المصارف المركزية مؤخراً مبادرة من أجل تحقيق هذه الغايات، في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا بعد الأزمة المكسيكية.

٧٢ - وفيما تندمج البلدان بصورة متزايدة مع الاقتصادات العالمية والإقليمية، تظهر الحاجة إلى تكرر رحلات المشترين والبائعين والمستثمرين والشركاء في المشاريع المشتركة المرتبفين وغيرهم، من أجل التجارة والاستثمار. ولذا ينبغيبذل الجهد لتيسير شروط الحصول على تأشيرات السفر لأغراض التجارة والأعمال.

٧٣ - وثمة مجال يحتاج إلى النظر بمزيد من الجدية ويتعلق باحتمالات إنشاء أسواق سلعية آجلة متعددة البلدان فضلاً عن أسواق متعددة البلدان للسلع والأسماء، وترتيبات لائئمات التصدير، ونظم لضمان التأمين.

٧٤ - كما أصبح البحث والتطوير يتسمان بوفورات الحجم بصورة متزايدة. ولذا تدعو الحاجة إلى مزيد من التعاون الإقليمي أو دون الإقليمي في مجال البحث والتطوير، وذلك بتجميع الموارد المالية والبشرية والتقنية لتشجيع المنتجات التي تهم البلدان المشتركة، سواءً ك الصادرات أو واردات.

٧٥ - ويتبعين أن تستكشف الترتيبات الإقليمية أو دون الإقليمية سبل سد الفجوات الموجودة في مجال النقل والاتصالات. ويمكنها أيضاً أن تبدأ مبادرات لتنسيق النظم والإجراءات المتعلقة بحركة البضائع وأساطيل النقل عبر الحدود.

جيم - الصعيد الدولي

٧٦ - سيعين على المجتمع الدولي أن يعمل على حفظ وتحسين البيئة المواتية لاشتراك البلدان النامية بفعالية في عملية العولمة/الأقلمة. وفيما يلي عدة طرق مقترحة لتحقيق ذلك.

٧٧ - لم تتمكن بعد غالبية أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من المشاركة المجدية في عملية العولمة/الأقلمة. وهذا يرجع، جزئياً، إلى أنه يلزم لأي بلد أن يكون قد وصل إلى عتبة إنمائية دنباً قبل أن يمكنه أن يشارك إيجابياً في الفرص المتاحة في التجارة الدولية أو في تدفقات رأس المال. وتتسم الأحوال المبدئية في هذه البلدان بانخفاض مستويات معدل دخل الفرد، والمدخرات والاستثمارات المحلية، مما لا يرجع معه أن تتمكن هذه البلدان من بلوغ تلك العتبة معتمدة على نفسها ومن ثم الإفاده من مزايا العولمة/الأقلمة. وستظل بحاجة إلى دعم قوي لفترة

قادمة عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي على وجه الاستعجال التصدي لاتجاه هذه المساعدة إلى الانخفاض.

٧٨ - وستحتاج مجموعات البلدان المشار إليها أعلاه، فضلاً عن بعض البلدان النامية الأخرى، إلى مساعدة تقنية ضخمة عن طريق التدريب، وإنشاء إطار تنظيمي وتطوير الترتيبات المؤسسية. ولذا تدعوا الحاجة إلى حد كبير للتعجيل بمعدل تقديم المساعدة التقنية إلى تلك البلدان، بما في ذلك المساعدة المتأتية من البلدان المتقدمة النمو التي في وضع يسمح لها بذلك.

٧٩ - وأهم سبيل يمكن المجتمع الدولي من مساعدة البلدان النامية هو كفالة التنفيذ التام للاتفاقات التي توصلت إليها جولة أوروغواي وإتاحة وصول صادرات تلك البلدان إلى الأسواق. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة بصفة خاصة إلى صناعة المنتسوجات والملابس. وتنتج منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكثر من ٤٠ في المائة من صادرات العالم من الملابس، ويمثل إنتاج المنتسوجات والملابس بالنسبة للعديد من بلدان المنطقة ما يصل إلى ربع صادراتها المصنعة. ومن العوامل الأخرى التي تدعوا إلى قلق بعض البلدان النامية في المنطقة، أن تحرير تجارة المنتجات الزراعية كنتيجة لجولة أوروغواي سيكون على الأرجح محدوداً للغاية.

٨٠ - وهناك اتجاه متزايد لربط مسائل من قبيل رعاية اليد العاملة، والبيئة وحقوق الإنسان بالسياسات التجارية. وقد أوجد هذا الاتجاه شكوكاً كبيرة في بيئة التبادل التجاري. ومن المهم كفالة ألا يساء استخدام مثل هذه المسائل كحواجز غير جمركية ضد البلدان النامية.

٨١ - وقد استهدفت إجراءات مكافحة إغراق الأسواق التي اتخذتها البلدان المتقدمة النمو في وقت ما عدة بلدان آسيوية، مثل اندونيسيا وتايلند وجمهوريّة كوريا والصين ومالزيا والهند. ورغم أن جولة أوروغواي طرحت عدة تدابير للتقليل من العناصر الحماية لمكافحة الإغراق، فقد أضعفت الأحكام الأخرى من تأثيرها. وينبغي العمل بقوة على عدم التشجيع على استخدام التدابير المضادة للإغراق كوسيلة حماية، خاصة وأن كثيراً من البلدان النامية قد تجد صعوبة في التعامل الإنصاف من خلال إجراءات مكلفة لتسوية الخلافات. وفي بعض الحالات، تستخدم بعض البلدان المتقدمة النمو قوانينها الوطنية لتمارس، في الواقع، التجارة الموجهة لكي تضمن ميزاناً تجارياً ثنائياً. وينبغي تجنب مثل هذه الممارسات.

٨٢ - ومن شأن تنفيذ نتائج جولة أوروغواي أن يسبب تآكل هوامش الأفضليات في نظام الأفضليات المعمم، واتفاقية لومي والترتيبات الأخرى. وهذا يزيد من الحاجة إلى تجنب فرض أي تقييدات غير سعرية على إتاحة وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق.

٨٣ - وفي الوقت ذاته، ينبغي إيلاء الاعتبار لتحسين نظام الأفضليات المعمم وغيره من برامج منع الأفضليات كي تحصل إلى الأسواق المنتجات ذات أهمية خاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية من

منطقة المحيط الهادئ والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، من خلال توسيع تغطية المنتجات، وتقليل التعقيدات الإجرائية وتحاشي التغيرات المتواترة في البرامج.

٨٤ - وفي ضوء القلق بشأن المشاكل التي تواجه أقل البلدان نموا، اعتمد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، المعقد في سنغافورة، في الفترة من ٩ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، خطة عمل منظمة التجارة العالمية من أجل أقل البلدان نموا. وتعترف الخطة بالحاجة إلى تنوع صادرات أقل البلدان نموا، وتقتضي بأمور شتى منها إتاحة وصول صادراتها إلى الأسواق معفاة من الجمارك على أساس مستقل. وينبغي تنفيذ خطة العمل على وجه الاستعجال.

٨٥ - ويمكن لبلدان منشأ الشركات المتعددة الجنسيات أن تقوم بدور في تشجيع الاستثمار الأجنبي بالبلدان النامية، لا سيما لصالح البلدان التي لم تستطع اجتذاب تلك الاستثمارات في الماضي. ويمكنها، على سبيل المثال، أن تساعد على تصحيح الأفكار الخاطئة عن طريق نشر المعلومات عن الأحوال الاقتصادية الأساسية في البلدان المضيفة، وترتيب محافل معنية بالاستثمار وتنظيم أسواق تجارية، وتوفير تغطية تأمينية للمخاطر غير التجارية. ويمكنها أن تساعد أيضاً عن طريق السعي النشط إلى عقد معاهدات واتفاقات تتعلق بالاستثمار الثنائي لتجنب الازدواج الضريبي.

الحواشي

Asli Demirguc-Kunt and Ross Levine, "Stock markets, corporate finance, and economic growth: an overview", the World Bank Economic Review, vol. 10, No. 2 (May 1996), P. 223 (١)

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.II.D.6). (٢)

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمارات في العالم، ١٩٩٦، الاستثمارات والتجارة وترتيبات السياسة الدولية: نظرة عامة (UNCTAD/DTCI/32 (Overview)) (New York and Geneva, 1996). (٣)

البنك الدولي، جداول الديون العالمية، ١٩٩٤-١٩٩٥، المجلد الأول: وجدائل الديون العالمية، (Washington, D.C. 1994 and 1995) (٤)

استنادا إلى: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمارات العالمية، ١٩٩٥ (٥) (New York, and Geneva)

الحواشي (تابع)

- (١) البنك الدولي، التوقعات الاقتصادية العالمية والبلدان النامية (Washington, D.C. 1996).
- (٢) صندوق النقد الدولي، التوقعات الاقتصادية العالمية (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦).
- (٣) للاطلاع على بحث أكثر تفصيلاً للتغيرات في السياسات الضريبية والجهود المبذولة لتحسين إدارة الضرائب، انظر وثيقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (لاسكاب) المعروفة: Issues and Experiences in Tax System Reforms in Selected Countries of the ESCAP Region (ST/EXCAP/1564).

— — — — —